الأمم المتحدة

A/AC.96/1129

الجمعية العامة

Distr.: General
20 September 2013
Arabic
Original: English and French

اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي
الدورة الرابعة والستون
جنيف، ٣٠ أيلول/سبتمبر – ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت
النظر في التقارير المقدمة عن أعمال اللجنة الدائمة

تقرير الاجتماع السابع والخمسين للجنة الدائمة (٢٥-٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣)*

تقرير مقدم من الأمانة

* تأخر تقديم هذه الوثيقة بسبب اعتماد مشروع التقرير خلال الاجتماع الثامن والخمسين للجنة الدائمة، الذي عُقِدَ في ١٧-١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

(A) GE.13-01527 231013 241013

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٢	٣
ثانياً –	إقرار جدول الأعمال	٣	٣
ثالثاً –	اعتماد مشروع تقرير الاجتماع السادس والخمسين للجنة الدائمة	٤	٣
رابعاً –	الحماية الدولية	٥-١٨	٣
	ألف- مذكرة بشأن الحماية الدولية	٥-٩	٣
	باء – مذكرة بشأن انعدام الجنسية	١٠-١٣	٤
	جيم- معلومات مُحدَّثة عن النساء اللاجئات: تعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على العنف الجنسي والجنساني	١٤-١٧	٥
	دال – عرض شفوي للمستجدات بشأن موضوع استنتاج اللجنة التنفيذية	١٨	٦
خامساً –	السياسات في مجال البرامج/الحماية	١٩-٢٩	٧
	ألف- الحماية المجتمعية	١٩-٢٢	٧
	باء – تحديث المعلومات المتعلقة بالأولويات الاستراتيجية العالمية	٢٣-٢٥	٧
	جيم- المسائل المتعلقة بسلامة الموظفين وأمنهم، بما في ذلك أمن اللاجئين	٢٦-٢٩	٨
سادساً –	الأنشطة الإقليمية والبرامج العالمية: السلامة التقنية لبرامج المفوضية	٣٠-٣٣	٩
سابعاً –	الميزانيات البرنامجية والتمويل	٣٤-٤٢	١٠
	ألف- تحديث المعلومات المتعلقة بالميزانيات والتمويل لعام ٢٠١٣ وتقديم التقارير المتعلقة بعام ٢٠١٢	٣٤-٤٠	١٠
	باء – التقرير الشامل عن الأنشطة المضطلع بها في عام ٢٠١٢	٤١-٤٢	١١
ثامناً –	التنسيق	٤٣-٤٦	١١
	ألف- أحدث المعلومات عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واللاجئين	٤٣-٤٥	١١
	باء – عناصر تدرج في المعلومات الشفوية التكميلية التي ستقدمها المفوضية إلى الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٣	٤٦	١٢
تاسعاً –	الحوكمة	٤٧-٤٨	١٣
عاشراً –	أي مسائل أخرى	٤٩	١٣
المرفق			
	مقرر بشأن الميزانيات والتمويل لعامي ٢٠١٢ و٢٠١٣		١٤

أولاً- مقدمة

١- افتتحت رئيسة اللجنة التنفيذية، سعادة السفيرة أليسيا أرانكو أولموس (كولومبيا) الاجتماع في يومه الأول. وترأس الاجتماع في الأيام اللاحقة نائبا الرئيسة، سعادة السفير زامير أكرم (باكستان)، وسعادة السفير (جوي سيوكيونك (جمهورية كوريا). وخلال الاجتماع، رُحب بممثلي سري لانكا وكوبا والكويت كمراقبين جدد.

٢- وقبل الانتقال إلى إقرار جدول الأعمال، قدمت الرئيسة تقريراً شفوياً عن مهمتها الميدانية إلى لبنان.

ثانياً- إقرار جدول الأعمال

٣- أُقر جدول أعمال الاجتماع (EC/64/SC/CRP.9).

ثالثاً- اعتماد مشروع تقرير الاجتماع السادس والخمسين للجنة الدائمة

٤- اعتمد تقرير الاجتماع السادس والخمسين للجنة الدائمة (EC/64/SC/CRP.8) مع إضافة فقرة جديدة تحت الفقرة ٣(هـ)، وهي ترد بوصفها الفقرة ٢٣ في الصيغة النهائية (A/AC.96/1121).

رابعاً- الحماية الدولية

ألف- مذكرة بشأن الحماية الدولية

٥- قدم مدير شعبة الحماية الدولية *المذكرة الخاصة بالحماية الدولية* (EC/64/SC/CRP.10). وشدد على أن أحد التحديات العاجلة حالياً هو الحفاظ على مساحة للحماية من خلال تقديم دعم أكبر للدول والمجتمعات المضيفة في تحمل عبء حالات التدفق الواسعة النطاق. وذكَّر الوفود أيضاً بأن الأعداد الكبيرة من المشردين تخفي خلفها العديد من الحالات الإنسانية والمجتمعات المحلية المضيفة.

٦- وتعقيباً على ذلك، أخذ الكلمة حوالي ٤٠ وفداً أعرب الكثير منهم عن دعم قوي للبلدان المضيفة بصورة عامة، خصوصاً البلدان التي تستضيف اللاجئين السوريين، وأقروا بالعبء الهائل الذي تتحمله هذه البلدان. وفي الوقت نفسه، أُعرب عن القلق من أن الضغط الذي تتسبب به استضافة اللاجئين أدى ببعض البلدان، في بعض الحالات، إلى تقييد فرص

الحصول على اللجوء عن طريق إغلاق الحدود وسياسات أخرى، كما أُعرب عن القلق من حدوث حالات إعادة قسرية. وشجعت الدول الأعضاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على تعزيز قدرتها على مكافحة العنف الجنسي والجنساني. وشددت الوفود أيضاً على الحاجة إلى تعزيز أنشطة حماية المشردين داخلياً، وإلى ضمان الطابع الإنساني للجوء وتلبية الحاجة إلى الحماية للاجئين في المناطق الحضرية.

٧- وحثت الدول الأعضاء المفوضية على أن تواصل عملها على وضع حلول مستدامة، مشيرة إلى ضرورة عدم تجاهل حالات اللجوء الطويل الأمد بحجة الحاجة الملحة إلى الاستجابة لحالات الطوارئ. وشجعت المفوضيةَ على تعزيز التعاون مع الجهات الإنمائية الفاعلة، ليس في حالات اللجوء الطويل الأمد فقط بل وأيضاً في حالات الطوارئ. وينبغي أن تضع خطط الطوارئ الأسس لحلول مستدامة بهدف تجنب التسبب بحالات لجوء طويل الأمد. وشدد بعض الوفود على أهمية الإدماج المحلي وإعادة التوطين لدى وضع استراتيجيات حلول شاملة، فيما أكدت وفود أخرى أن الإعادة إلى البلد الأصلي هي الحل المفضل.

٨- وأبلغ عدد من الدول عن حدوث تقدم في تنفيذ التعهدات التي قُدمت خلال الاجتماع الحكومي الدولي الوزاري لعام ٢٠١١ وشَجَّعت حكومات أخرى على الوفاء بالتزاماتها. وتم التأكيد على أهمية تسجيل الأحوال المدنية، بما في ذلك تسجيل الولادات، بوصفه أداة حماية. ورحب المتكلمون بهذا الموضوع بوصفه موضوع استنتاج اللجنة التنفيذية لهذا العام فيما يتعلق بالحماية الدولية. وأعربت الوفود أيضاً عن دعمها للموضوع الذي اختاره المفوض السامي لحوار عام ٢٠١٣ عن تحديات الحماية، والذي سيتناول مشكلة المشردين داخلياً.

٩- ولخص المدير المناقشة، مشيراً إلى عدد من المواضيع المتكررة، بينها '١' دعم مبدأ تقاسم الأعباء في إدارة إطار الحماية الدولية؛ '٢' التأكيد على مبدأ *عدم الإعادة القسرية* بوصفه حجر الزاوية في الحماية الدولية؛ '٣' التوافق على أن نظم الحماية القوية والشراكات ضرورية لمعالجة الشواغل الأمنية التي يزداد تعقيدها ولتلبية احتياجات الحماية للأشخاص المعنيين. وشدد على عدم إمكانية تحقيق الحماية من دون إدارة جيدة ومن دون إقامة شراكات مع المجتمع المدني. وأعرب المدير عن تقديره للدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء لعمل المفوضية وختم بتجديد الدعوة إلى تعزيز التعاون والتضامن الدوليين.

باء- مذكرة بشأن انعدام الجنسية

١٠- قدم رئيس الوحدة المعنية بحالات انعدام الجنسية *مذكرة بشأن انعدام الجنسية* (EC/64/SC/CRP.11). ووصف التقدم المحرز في معالجة حالات انعدام الجنسية خلال السنتين الماضيتين بأنه تقدُّم غير مسبوق، لا سيما فيما يتعلق بالتعهدات التي قدمتها الدول خلال الاجتماع الحكومي الدولي الوزاري لعام ٢٠١١ وزيارة المتابعة التي تلته. وأضاف أن

الذكرى الستين لاتفاقية عام ١٩٥٤ المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية التي تصادف عام ٢٠١٤ ستتيح للمفوضية فرصة أخرى لتحقيق أهدافها الأوسع نطاقاً فيما يتصل بانعدام الجنسية، بما في ذلك إلقاء الضوء على الآثار الإنسانية لهذه المشكلة.

١١- وأخذ عدد من ممثلي الوفود الكلمة لتقديم معلومات محدثة عن التقدم الذي أحرزته حكوماتهم، بما في ذلك تعديل قوانين الجنسية، ووضع إجراءات تحديد حالات انعدام الجنسية، واستخراج شهادات ميلاد للفئات السكانية المعرضة للخطر، وتبادل الممارسات الجيدة بين الدول، وتحسين جمع المعلومات. وأعرب متكلمون عن دعمهم لدعوة المفوض السامي لاستئصال حالات انعدام الجنسية خلال ١٠ سنوات.

١٢- ولاحظ أحد الوفود آثار قوانين الجنسية التي تميز ضد النساء فيما يتعلق بحقهن في نقل جنسيتهن إلى أولادهن على قدم المساواة مع الرجال، فحث المفوضية على الاستناد إلى البحوث الجديدة في هذا المجال وعلى العمل مع الحكومات والمجتمع المدني على إصلاح القوانين. وأشار وفد آخر إلى أهمية تعيين عدد كافٍ من الموظفين وتوفير موارد كافية لمعالجة حالات انعدام الجنسية، حتى أثناء وجود حالات طوارئ واسعة نطاق، مشيراً إلى العلاقة القوية بين حالات انعدام الجنسية الطويلة الأجل والتشرد. وطلب إلى المفوضية أن تبقي اللجنة على علمٍ بمدى تأثير المناصب الخمسة الجديدة لوظيفة مدير إقليمي مختص بحالات انعدام الجنسية.

١٣- وأعرب رئيس الوحدة المعنية بحالات انعدام الجنسية عن تقديره للمعلومات المُحدَّثة المتعلقة بالتعهدات التي قدمتها الدول، كما أعرب عن أمله في أن يصبح ذلك ممارسة معتادة، بما في ذلك خلال الدورة السنوية للجنة التنفيذية في تشرين الأول/أكتوبر. واقترح على الدول التي أحرزت تقدماً في إجراءاتها الداخلية للانضمام إلى المعاهدة أن تنتهز فرصة المناسبة السنوية التي تُعقد بشأن المعاهدات خلال افتتاح الجمعية العامة في نيويورك لتقديم صكوكها.

جيم- معلومات مُحدَّثة عن النساء اللاجئات: تعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على العنف الجنسي والجنساني

١٤- قدّم نائب مدير شعبة الحماية الدولية، المسؤول عن الدعم التشغيلي المتعلق بالحماية، *معلومات مُحدَّثة عن النساء اللاجئات* (EC/64/SC/CRP.12)، مركزاً على جهود تعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف الجنسي والجنساني.

١٥- ورحّبت اللجنة بمواصلة تركيز المفوضية على تحقيق المساواة بين الجنسين، من خلال نهجها الذي يراعي العمر ونوع الجنس والتنوّع. فقد أُشير إلى المساواة بين الجنسين مراراً بوصفها أمراً رئيسياً للحماية ولإيجاد الحلول. وأيد الكثير من الدول التشديد على تعزيز مشاركة النساء في عمليات صنع القرار والهياكل القيادية. وجرى الترحيب بإدراج تمكين

المجتمعات المحلية بوصفه أولوية استراتيجية عالمية. واقترح أحد الوفود إمكانية أن يُسهم التعاون مع القطاع الخاص في تحسين ظروف النساء المهاجرات واعتمادهن على أنفسهن.

١٦- وأُثير عدد من الشواغل بينها ضرورة إيلاء اهتمام أكبر للأشخاص ذوي الإعاقة في وضع برامج المفوضية؛ وضرورة معالجة تدني مستويات التحاق الفتيات والمراهقين من اللاجئين بالتعليم، وتنفيذ استراتيجية المفوضية بشأن العنف الجنسي والجنساني بطريقة واضحة ومنظمة في عملياتها حول العالم. وطُلب إلى المفوضية تقديم معلومات مُحدَّثة عن تنفيذ الاستراتيجية فيما يتعلق بالفئات السكانية المُعرّضة للخطر، بما في ذلك الأطفال؛ والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين، والأشخاص ذوو الإعاقة. وأخيراً، أشار أحد الوفود إلى تعرّض النساء المهاجرات إلى تمييز مزدوج على أساس نوع الجنس والتشرد، وأنهن يستحقن التزاماً مزدوجاً من جانب المجتمع الدولي بالتصدي لهذا التمييز.

١٧- وطمأنت نائبة المدير اللجنة بأن المفوضية تشاركها هواجسها وأعربت عن تقديرها لتتبّع الكثير من الوفود للتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجيات. وبيّنت مختلف المبادرات التي اتُخذت لتنفيذ استراتيجية منع العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك تدريب الموظفين وإطلاق إطار المراقبة والتقييم. وتناولت أيضاً الروابط بين استراتيجية منع العنف الجنسي والجنساني وإطار حماية الأطفال. وأوضحت نائبة المدير أن المفوضية تبحث في كيفية تعميق وتوحيد منهجيتها للتقييم التشاركي، وأبلغت الوفود بأداة التقييم التشاركية الجديدة التي وُضعت للأطفال، والمسماة "أنصت وتعلّم". وفيما يتعلق بالتعليم، ذكّرت نائبة المدير الوفود بأن ذلك كان الشاغل الرئيسي الذي أعربت عنه النساء اللاجئات خلال الحوارات الإقليمية التي عُقدت عام ٢٠١٠، ولاحظت أنه على الرغم من أن الجهود أدت إلى زيادة التحاق الأطفال بالمدارس الابتدائية، لا تزال هناك صعوبات بينها صعوبات تتعلق بالالتحاق بالتعليم الثانوي.

دال- عرض شفوي للمستجدات بشأن موضوع استنتاج اللجنة التنفيذية

١٨- قدّم مقرر اللجنة التنفيذية تقريراً عن المشاورات التحضيرية غير الرسمية بشأن استنتاج اللجنة التنفيذية المتعلق بالحماية الدولية، فأشار إلى أن ثماني مشاورات عُقدت منذ أن بدأت المفاوضات في أيار/مايو وأنه لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل. وشدّد على أن موضوع الاستنتاج، تسجيل الأحوال المدنية، اقترحته مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي واعتُمد بتوافق الآراء. وأخذ الكلمة عددٌ من الوفود للتعبير عن تأييدهم للموضوع ولتشجيع جميع الدول على إبداء المرونة اللازمة للتوصل إلى توافق الآراء. وأشارت إحدى الدول الأعضاء إلى أن الهدف النهائي هو مساعدة المتضررين. وذكّر المقرر الوفود أيضاً بأن اعتماد الاستنتاجات المتعلقة بالحماية الدولية يمثل وسيلة هامة للجنة في أداء دورها الاستشاري. وشكر الدول الأعضاء على ما أبدته من تأييد حتى الآن ودعاها إلى مواصلة سلوكها البنّاء والتزامها.

خامساً- السياسات في مجال البرامج/الحماية

ألف- الحماية المجتمعية

١٩- عَرَض كبير منسقي الحماية المسؤول عن الدعم التشغيلي المتعلق بالحماية في شعبة الحماية الدولية، التقرير المتعلق *بحماية المجتمع المحلي* (EC/64/SC/CRP.14).

٢٠- ورحّبت الوفود بتشديد المفوضية على تعزيز مشاركة المجتمع المحلي في صنع القرار، مشيرةً إلى الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه المجتمعات المحلية في إبداء الآراء النيِّرة وفي التنفيذ. ومن الأهمية بمكان توسيع مشاركة المجتمع المحلي في وضع البرامج، لا سيما في المجالات الحساسة كمنع العنف الجنسي والجنساني. واقترح أحد الوفود على المفوضية استكمال الحلقة التشاركية من خلال تقديم معلومات تلقائية إلى المجتمعات المحلية. ورحبت الوفود أيضاً بجهود المفوضية الرامية إلى مساءلة موظفي الإدارة العليا عن ضمان مشاركة المجتمعات المحلية في وضع برامج الحماية.

٢١- وأعربت عدة وفود عن تقديرها للتقرير الصريح المتعلق بإعادة النظر في فرقة عمل الحماية الميدانية ورحبت بالتعديلات المقترحة، بما في ذلك دمج الخدمات المجتمعية ووظائف الحماية. وأشارت وفود أخرى إلى الاختلافات الكبيرة في مجموعات المهارات بين الخدمات المجتمعية وموظفي الحماية واستفسرت عن كيفية معالجة المفوضية لهذه المسألة. وطلبت عدة دول إبقاءها على عِلم بالتقدم المحرز.

٢٢- وأكدت كبيرة المنسقين المعنية بالحماية أن الخدمات المجتمعية وخدمات الحماية ترتبطان بالأنشطة الأساسية للحماية، وأن الهدف من استعراض قوة العمل هو ترسيخ أعمال الحماية في المجتمعات المحلية. ولاحظت الطلب إلى المفوضية بإبقاء اللجنة على عِلم بالتقدم المحرز.

باء- تحديث المعلومات المتعلقة بالأولويات الاستراتيجية العالمية

٢٣- عَرَض مدير شعبة دعم البرامج والإدارة ورقة الاجتماع (EC/64/SC/CRP.13/Rev.1)، مُقدماً إلى اللجنة معلومات مُحدَّثة عن تنفيذ الأولويات الاستراتيجية العالمية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، كما عَرَض الأهداف الاستراتيجية العالمية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ التي استُمدت من المناقشة مع اللجنة التنفيذية خلال اجتماع تشاوري غير رسمي في وقت سابق من العام.

٢٤- وأخذ الكلمة أكثر من ٢٠ وفداً للتعليق على الأهداف الاستراتيجية العالمية. وأعربت تلك الوفود عن تقديرها لإشراكها في عملية التشاور المتعلقة بالأولويات الاستراتيجية العالمية لفترة السنتين المُقبلة. وتناولت التعليقات الحاجة إلى: إدراج العائدين إلى أوطانهم في إطار الأولويات الاستراتيجية العالمية المتعلقة بالحلول الدائمة؛ وضمان التوازن بين

البحث عن حلول والأولويات الاستراتيجية العالمية بما يُجسّد وظائف الحماية الأساسية للمفوضية؛ وإشراك المجتمعات المُضيفة والأشخاص المعنيين في وضع البرامج وتنفيذها؛ ووضع الحلول المتعلقة باللجوء الطويل الأمد في سُلم الأولويات؛ وإدراج اللاجئين في المناطق الحضرية والأشخاص ذوي الإعاقة ضمن الأولويات الاستراتيجية العالمية؛ وإيلاء اهتمام كافٍ للتنسيق في الأولويات الاستراتيجية العالمية في مجالي الدعم والإدارة؛ وتعزيز المشاورات مع الدول الأعضاء. وطُرح عدد من الأسئلة أيضاً بما في ذلك أسئلة تتعلق بأثر تخصيص الأموال على الأولويات الاستراتيجية العالمية وبالإنفاق الخاص بكل منها.

٢٥- وأعرب المدير عن تقديره للمشاركة الواسعة النطاق لأعضاء اللجنة بشأن هذه المسألة، مشيراً إلى اتفاقهم على ضرورة ضمان الاتساق بين الأولويات الاستراتيجية العالمية واستمرارها وقابليتها للإدارة. وأحاط علماً بالطائفة الواسعة من المقترحات المقدمة وأدلى بردود مفصّلة. وذكر على وجه الخصوص أن المفوضية تسعى إلى التغلّب على الصعوبات عن طريق ربط معلومات الميزانية بالأولويات الاستراتيجية العالمية، ووعد بإبقاء اللجنة على علم بشأن هذه المسائل. ورداً على القائلين بأن توسيع نطاق الأولويات الاستراتيجية العالمية قد تكون له آثار على الميزانية، لاحظ المدير أن مؤشرات الأثر الجديدة استُمدت من إطار النتائج ولذلك فهي روعيت أصلاً في الميزانيات والخطط. فرغم أن المجالات البرنامجية التي تغطيها مؤشرات الأولويات الاستراتيجية العالمية قد تجتذب المزيد من التمويل، فإن الغرض من الأولويات الاستراتيجية العالمية هو ترتيب الأولويات وفقاً للموارد المتاحة. وفيما يتعلق بفئات مُحددة من الأشخاص المعنيين، أكد أن عدم ذِكر هذه الفئات صراحة في الأولويات الاستراتيجية العالمية لا يعني أنها لا تحظى بالاهتمام في عملية وضع البرامج.

جيم- المسائل المتعلقة بسلامة الموظفين وأمنهم، بما في ذلك أمن اللاجئين

٢٦- قدّم منسق قسم إدارة القدرات في الحالات الطارئة الورقة المتعلقة *بمسائل سلامة الموظفين وأمنهم، بما في ذلك أمن اللاجئين* (EC/64/SC/CRP.15)، التي أدلى فيها بمعلومات موجزة إلى اللجنة عن الإنجازات التي تحققت لتعزيز ثقافة الأمن داخل المفوضية.

٢٧- ووجّهت الدول تحية إجلال لموظفي المفوضية الذين لقوا حتفهم وكذلك للموظفين الذين خاطروا بسلامتهم لمساعدة الآخرين. وأشادت بجهود المفوضية لوضع نهج أكثر شمولاً في التعامل مع المسائل الأمنية وأثنت على التغيّر في نهج إدارة المخاطر. وأُعرب عن القلق إزاء سلامة المنظمات الوطنية التي لا تملك الوسائل نفسها لحماية موظفيها، بما في ذلك حمايتهم من الأعمال الانتقامية. وشُجعت المفوضية على ضمان تعزيز تقاسم المعلومات مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية وتعزيز مشاركتها في نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة.

٢٨- وأُلقي الضوء أيضاً على الأمن الشخصي للاجئين بوصفه أحد الهواجس الخطيرة. ومع أن على الحكومات المضيفة أن تؤدي دوراً رئيسياً في ضمان سلامة اللاجئين وأمنهم

على أراضيها، فإن برامج المفوضية تساعد أيضاً في التخفيف من المخاطر، بما في ذلك، على سبيل المثال، ما يتعلق باختيار مواقع المخيمات وتصميمها.

٢٩- وقدّم رئيس قسم السلامة المدنية، في رده، وصفاً للجهود الرامية إلى ضمان تبادل المعلومات بين نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن والشركاء من المنظمات غير الحكومية من خلال مبادرة "معاً نُنقذ الحياة". وشدد أيضاً على أهمية العمل مع المجتمعات المحلية موضحاً صعوبة ذلك في المناطق التي توجد فيها عناصر متطرفة. وقدم منسق قسم إدارة القدرات في الحالات الطارئة وصفاً للجهود المبذولة لضمان السلامة الشخصية للاجئين، بما في ذلك تعزيز التنسيق مع النظراء الحكوميين، مجدداً تأكيد التزام المفوضية بمعالجة هذه المسألة.

سادساً- الأنشطة الإقليمية والبرامج العالمية: السلامة التقنية لبرامج المفوضية

٣٠- قدّم مدير شعبة دعم البرامج والإدارة التقرير المتعلق *بالسلامة التقنية لبرامج المفوضية* (انظر EC/64/SC/CRP.16)، الذي يغطي مجالات الصحة العامة؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والأمن الغذائي والتغذية؛ والمياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية؛ والمأوى والمستوطنات؛ والبيئة؛ وسبل العيش والحلول. وألقى الضوء على الاستراتيجيات المرتبطة بضمان السلامة والجودة التقنيتين في مختلف عمليات المفوضية وعلى الجهود المبذولة لوضع استراتيجيات عالمية، وتوجيهات عملياتية، وأدوات عملية، لضمان الخبرة في المجالات التقنية داخل المفوضية ومن خلال شراكاتها.

٣١- ورحبت الوفود بالخطط الاستراتيجية التي يجري وضعها في المجالات التقنية للتدخّل وحثت على عقد شراكات قوية لتعزيز تنفيذ البرامج. كما ألقت الضوء على أهمية أن تبني المفوضية قدراتها وخبراتها الداخلية. وطُرح العديد من الأسئلة بينها أسئلة عن كيفية ضمان المفوضية للترابط والاتساق بين الوثائق التوجيهية، وكيفية تجسيد عملية التبسيط في نطاق السلامة التقنية.

٣٢- ولاحظ مدير شعبة دعم البرامج والإدارة أنه يجري وضع أُطر للرصد والتقييم بهدف قياس النتائج في المجالات التقنية. وسلّم بحاجة المفوضية إلى تطوير وصون قدراتها الأساسية الداخلية في المجالات التقنية، لكنه أكد أن المنظمة ستواصل اعتمادها على شركاء احتياطيين. وفيما يتعلق بمشاركة الزملاء والشركاء الميدانيين في وضع استراتيجيات تقنية، أشار إلى أن ذلك يشكّل أساس المنهجية الحالية. وأشار نائب مدير الشعبة أيضاً إلى اتباع نهج تصاعدي في وضع التوجيهات.

٣٣- وتناول نائب المفوض السامي جُهدين تقوم بهما المفوضية فيما يتعلق بتبسيط إدارة المعارف هما: (١) توحيد أشكال الاتصال داخل المنظمة، و(٢) ترشيد حجم المبادئ التوجيهية الحالية من خلال توضيح سياسات المفوضية وتيسير الوصول إليها عبر شبكة الإنترنت.

سابعاً- الميزانيات البرنامجية والتمويل

ألف- تحديث المعلومات المتعلقة بالميزانيات والتمويل لعام ٢٠١٣ وتقديم التقارير المتعلقة بعام ٢٠١٢

٣٤- عَرَض نائب المفوض البند المتعلق بالميزانيات البرنامجية والتمويل، مُعرباً عن شكره للبلدان المُضيفة والمانحة على السواء لما قدمته من دعم كبير. وألقى الضوء على الثغرة المتزايدة بين الاحتياجات والتمويل، فضلاً عن التحديات المتعلقة بإعادة ترتيب الأولويات في ظل شح الموارد. ونوّه بالجهود التي تبذلها المفوضية لضمان الفعالية والوصول إلى مانحين جُدد، بما في ذلك من القطاع الخاص، لكنه في الوقت نفسه حث الحكومات على بذل كل ما في وسعها لسد هذه الثغرة.

٣٥- وقدم المراقب ومدير شعبة إدارة الشؤون المالية والإدارية ومدير شعبة العلاقات الخارجية *معلومات محدثة عن الميزانيات والتمويل لعام ٢٠١٣ ووضع التقارير عن عام ٢٠١٢* (EC/64/SC/CRP.17). وشمل عرضهما استعراضاً للوضع المالي لعام ٢٠١٢، ولمحة عامة عن الاحتياجات المالية الراهنة، بما في ذلك الميزانيات الإضافية والتدخلات الجديدة الطارئة، وتحديثاً عن الوضع التمويلي الحالي بما في ذلك أنشطة جمع التبرعات.

٣٦- وأقرت الوفود بمشاكل التمويل الكبيرة التي تواجهها المفوضية بسبب عدد وحجم الأزمات التي وقعت عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣. وأعربت الوفود عن قلقها إزاء الفجوة بين الاحتياجات التي جرى تحديدها والموارد المتاحة وشجعت المفوضية على البحث عن جهات مانحة جديدة، بما في ذلك من القطاع الخاص، بهدف الحصول على ميزانية ممولة بالكامل. وحث عددٌ من البلدان جميع المانحين على عدم تحديد وجهة ما تقدمه من أموال لإتاحة أقصى حد من المرونة للمفوضية.

٣٧- وأشار العديد من الوفود إلى مسألة الشفافية خلال المناقشة. ودُعيت المفوضية إلى تقديم تقارير موحدة عن القطاعات التي تعاني من عجز مالي كبير. وأشار أحد الوفود إلى أن الدول لا تُبلَّغ بتخصيص الموارد إلا بعد الانتهاء منه وطلب إلى المفوضية أن تقدم إلى اللجنة معلومات محدثة عن حالة التمويل في وقت مبكر من العملية. وأقر عدد من الوفود بأهمية وضع الميزانيات بحسب الحاجات، الأمر الذي يشكل أداة مفيدة لإبلاغ المانحين بالاحتياجات من الموارد، لكنها شجعت المفوضية على إظهار النتائج المحققة بشكل أفضل على أساس التمويل المتاح.

٣٨- ورداً على عدد من الأسئلة حول ترتيب الأولويات، قدم نائب المفوض السامي مزيداً من التفاصيل عن عملية الميزنة وتخصيص الموارد وكذلك عن العوائق التي يتسبب بها تحديد وجهة الأموال المقدمة. وردَّ على أسئلة تتعلق بـ "الموارد المرحَّلة"، التي شكلت جزءاً

هيكلياً من الميزانية، مما أتاح للمفوضية إمكانية مواصلة عملياتها من سنة إلى أخرى دون انقطاع على صعيد تنفيذ البرامج. وأشار إلى أن ذلك لا يعني أن التنفيذ دون مستوى التوقعات. وبالنظر إلى النمو الهائل في الميزانية، شرح نائب المفوض السامي التدابير المتخذة لتعزيز الإدارة والمراقبة الماليتين، بما في ذلك الوظائف الإضافية في هذه القطاعات، وتحديث البنى التحتية للاتصالات، واعتماد الإدارة المركزية للمخاطر. ويجري كذلك تحديث النظام المركزي لتخطيط الموارد في المفوضية.

٣٩- ولاحظ المراقب أن التقرير العالمي يغطي الأداء البرنامجي وأن المزيد من الجهود بُذلت هذه السنة للإبلاغ عن أثر الثغرة بين الميزانية والأموال الواردة. وشدد مدير شعبة العلاقات الخارجية على أهمية المساهمات غير المخصصة وأهمية وجود تمويل يمكن التنبؤ به، بما في ذلك من خلال المساهمات المتعددة السنوات.

٤٠- وفي ختام مناقشة هذا البند الفرعي، اعتمدت اللجنة قراراً بشأن الميزانيات والتمويل لعامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، على النحو الوارد في المرفق.

باء- التقرير الشامل عن الأنشطة المضطلع بها في عام ٢٠١٢

٤١- قدم مدير شعبة العلاقات الخارجية التقرير الشامل عن أعمال المفوضية في عام ٢٠١٢. وأشار إلى أن هذا التقرير يقدم لمحة شاملة عن أعمال المفوضية في مختلف أنحاء العالم. وألقى المدير الضوء على عدد من التحسينات التي أجريت، على أساس التعليقات الواردة من المانحين، ودعا الوفود إلى مواصلة تقديم تعليقاتها على كيفية جعل هذا التقرير أكثر ملاءمة لاحتياجاتها.

٤٢- ورحب المندوبون بالتقرير بوصفه أداة رئيسية تستخدمها حكوماتهم وأشادوا بالجهود التي بُذلت لترشيده. أما المجالات التي يمكن تحسينها مستقبلاً في هذا التقرير فهي ذكر النواتج والنتائج بوضوح، وتقديم معطيات مصنفة بحسب الفئة العمرية ونوع الجنس، ووضع تقرير موحد يشمل جملة أمور منها مساهمات البلدان المضيفة. وختم المدير بعبارات تقدير للتعليقات التي أبداها المتكلمون مشيراً إلى ما أبدوه من اقتراحات.

ثامناً- التنسيق

ألف- أحدث المعلومات عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واللاجئين

٤٣- عرض مدير شعبة دعم البرامج والتنظيم الإداري *أحدث المعلومات بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واللاجئين* (EC/64/SC/CRP.18)، ملقياً الضوء على التحديات

الفريدة المرتبطة بضمان مواصلة تقديم العلاج وحصول اللاجئين على الرعاية، مع التشديد على عمل المفوضية مع الحكومات لإدراج اللاجئين في برامجها الوطنية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقدم معلومات محدثة عن الإنجازات الرئيسية الناجمة عن شراكة المفوضية مع برنامج الأغذية العالمي بشأن تقسيم العمل داخل برنامج الأمم المتحدة المشترك "المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في حالات الطوارئ الإنسانية" منذ التقرير الأخير للجنة.

٤٤- وأعربت الدول الأعضاء عن دعمها للتركيز القوي على النتائج والنواتج في وضع برامج المفوضية وكذلك على التحسن المطّرد في اتساع نطاق وجودة التدخلات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية في حالات الطوارئ وفي حالات اللجوء الطويل الأمد. وأكدت أهمية الوقاية وتنفيذ البرامج المتعلّقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز منذ بداية حالات الطوارئ. وشُجعت المفوضية على مواصلة توسيع نطاق فرص الوصول إلى لوازم العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس وأُعرب عن القلق إزاء النسبة الضئيلة من العمليات التي تحقق الهدف المحدد لمنع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل. وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء إمكانية اللجوء إلى الاحتجاز، والإعادة القسرية، ومنع الأشخاص الذين يشتبه في أنهم مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية من دخول أقاليم معينة.

٤٥- وطمأن المدير الدول الأعضاء بأن المفوضية تولي أهمية كبيرة لشراكاتها ولدورها بوصفها إحدى الجهات المشاركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وألقى الضوء على أهمية الشراكات مع الحكومات، مشيراً إلى أن الهدف ليس وضع برامج موازية بل العمل مع هذه البرامج لضمان تمتع اللاجئين بالمساواة في الحصول على العلاجات بمضادات الفيروسات الرجعية كغيرهم من السكان المحليين.

باء- عناصر تدرج في المعلومات الشفوية التكميلية التي ستقدمها المفوضية إلى الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٣

٤٦- أبلغ مدير شعبة العلاقات الخارجية اللجنة بنية المفوضية تقديم معلومات شفوية تكميلية عن مسألتي التنسيق والشراكات خلال الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، محدداً أربعة مواضيع رئيسية هي: التصدي لحالات الطوارئ؛ والحالات الانتقالية، وحالات اللجوء الطويل الأمد، والحلول الدائمة؛ وتنفيذ المفوضية لجدول أعمال التحول؛ والشراكة والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية. وتمشياً مع ما جرت عليه العادة في السنوات الماضية، لم يدر أي نقاش بشأن هذا البند الفرعي رغم أن الوفود دُعيت إلى تقديم تعليقاتها أو أسئلتها خطياً إلى المفوضية عن طريق الأمين.

تاسعاً- الحوكمة

٤٧- ذُكِّرت اللجنة بأن البيان الافتتاحي للمفوض السامي خلال الدورة العامة الرابعة والستين القادمة للجنة التنفيذية سيشكل الأساس لجلسة المناقشة العامة في الدورة. وأُرسلت دعوات لاقتراح مواضيع لهذه المناقشة.

٤٨- واقترحت الدول الأعضاء ما يلي: تعارض الأولويات بين التصدي للحالات الطارئة وإيجاد حلول دائمة؛ ودور المفوضية في الإصلاح الإنساني وجدول أعمال التحول؛ وآثار نقص الميزانية على المستفيدين من المساعدة والمجتمعات المحلية المضيفة؛ وتلبية احتياجات أشد الفئات ضعفاً، بما في ذلك منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له. ودُعيت اللجنة إلى تقديم أية مقترحات أخرى خطياً إلى الأمين.

عاشراً- أي مسائل أخرى

٤٩- قدم أمين اللجنة التنفيذية إلى اللجنة تقريره التحديثي الرابع عن وضع استعراض العشر سنوات الاستراتيجي للمفوضية، الذي سيقدمه المفوض السامي إلى الجمعية العامة بموجب قرار الجمعية العامة ١٥٣/٥٨ مع تقريره السنوي الاعتيادي. وشكر الوفود على ما أبدته من تعليقات على التقرير خلال المشاورات الأخيرة التي عُقدت في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وأشار الأمين إلى أنه يجري حالياً وضع اللمسات الأخيرة على التقرير وأعرب عن تقديره للدعم الكبير الذي قدمته اللجنة للعملية.

المرفق

مقرر بشأن الميزانيات والتمويل لعامي ٢٠١٢ و٢٠١٣

إن اللجنة الدائمة،

إذ تذكّر بالمقرر الذي اعتمدته اللجنة التنفيذية في دورتها الثالثة والستين بشأن المسائل الإدارية والمالية والبرنامجية (الفقرة ١٣ من الوثيقة A/AC.96/1119)، وكذلك بالمناقشات التي أجرتها في إطار بند الميزانيات البرنامجية والتمويل في الاجتماع الخامس والخمسين للجنة الدائمة المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢،

وإذ تؤكد من جديد أهمية تقاسم الأعباء والمسؤوليات على الصعيد الدولي في إطار تخفيف الأعباء التي تثقل كاهل البلدان المستضيفة للاجئين، ولا سيما البلدان النامية،

١- *تذكّر* بأن اللجنة التنفيذية كانت قد وافقت في دورتها الثانية والستين على البرامج والميزانيات للبرامج الإقليمية والبرامج العالمية والمقر في إطار الميزانية البرنامجية لمفوضية شؤون اللاجئين لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ التي تبلغ قيمتها ٣ ٥٩١,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لعام ٢٠١٢؛

٢- *تذكّر* بأن اللجنة التنفيذية قد وافقت في دورتها الثالثة والستين على البرامج والميزانيات للبرامج الإقليمية والبرامج العالمية والمقر في إطار الميزانية البرنامجية المنقحة لمفوضية شؤون اللاجئين لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ التي تبلغ قيمتها ٣ ٩٢٤,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لعام ٢٠١٣؛

٣- *تلاحظ* أن الميزانيات التكميلية لعام ٢٠١٢ تبلغ قيمتها الحالية ٦٩٢,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، فيما يتعلق بالبرامج التي تفيد اللاجئين والمشردين داخلياً؛

٤- *تحيط علماً* بالزيادة في الميزانية السنوية للمفوضية لعام ٢٠١٢ بقيمة يصل مجموعها إلى ٤ ٢٥٥,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة؛

٥- *تلاحظ* أن الميزانيات التكميلية لعام ٢٠١٣ تبلغ قيمتها ٥٤٤,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة فيما يتعلق بالبرامج التي تفيد اللاجئين والمشردين داخلياً؛

٦- *تلاحظ* التخفيض الذي تبلغ قيمته ٢,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في حالة مالي لعام ٢٠١٣؛

٧- *تحيط علماً* بالزيادة في الميزانية السنوية للمفوضية لعام ٢٠١٣ بقيمة يصل مجموعها إلى ٤ ٤٦٦,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة؛

٨- *تسلِّم* بأن حالات الطوارئ والأنشطة غير المتوقعة التي تتكشف في عام ٢٠١٣ قد تسفر عن الحاجة إلى ميزانيات تكميلية إضافية أو موسعة، وبأنه ستلزم موارد إضافية علاوة على الموارد المتاحة للميزانيات الراهنة تلبية لهذه الاحتياجات؛

٩- *تحث* الدول الأعضاء على مواصلة الاستجابة بسخاء وبروح من التضامن ودون تأخير للنداء الذي وجهه المفوض السامي من أجل تحصيل الموارد اللازمة للوفاء بالكامل بمتطلبات الميزانية السنوية لعام ٢٠١٣.